الحدث

يعد الانسحاب من اتفاق المبادئ بشأن سد النهضة الإثيوبي أحد الخيارات المطروحة من قبل مصر والسودان إذا لم يتوصل مجلس الأمن، غداً، لقرار نزع الشرعية عن أعمال السد، فيما تزداد العلاقة بين إثيوبيا ودولتي المصب تردياً

سد النهضة

مصر والسودان يدرسان الانسحاب من اتفاق المبادئ

بدأت إثيوبيا الملء الثاني لسد النهضة (أدواردو سوتيراس/فرانس برس)

للحديث تتمة...

الجزائر... في الاستقلال والدولة

عثمان لحياني

يحدث أن يلتفت الجزائريون إلى الماضي، إما بحثاً عن ذاكرة مرصعة بالمجد الثوري والمواقف الخالدة والرموز التاريخية الجديرة بالاحترام، أو أحياناً لمناوشة الماضي السياسي ومحاكمته خارج سياقاته التاريخية، وفي الغالب يثير ذلك الجدل ويشعل المواقف التي يستعر فيها فعل الخصومة الذي يتخذ منطلقات مختلفة: سياسية وأيديولوجية ومناطقية أحياناً.

لهذه الخصومات الماضوية أيضاً ما يفسرها ويذكيها في الواقع الجزائري بإكراهاته متعددة الأبعاد. لم يتحقق للجزائريين ما يتطلعون إليه من حرية وديمقراطية وعيش كريم بالقدر الذي يصرفهم عن ذلك. لم تنجز الدولة الوطنية بعد سنة عقود من الاستقلال، مدرسة تكفل تعليماً صحيحاً للناشئة، أو جامعة تنتج المعرفة، ولم تنجح في تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح والحليب. لم تصنع الدواء ولم تنتج سيارة، ولم تقدم تجربة ديمقراطية ناجحة، بحيث ما زال التزوير الانتخابي فعلاً وفاعلاً في الواقع، لتنتهي الأمور بالنتيجة إلى دفعات من الشباب اليافع الذي يرمي بنفسه إلى البحر بحثاً عن خط هجرة سرية.

كل ذلك حقيقة لا تُنكر، هناك إخفاقات كبيرة في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك كله، لا ينبغي إنكار منجزين كبيرين تحققا على مدى تجربة ثورية متراكمة؛ وهما الاستقلال أولاً، وثانياً كينونة الدولة الجزائرية واستعادتها من غياهب التاريخ وموضعتها في الجغرافيا مجدداً، على الرغم مما اعترى ذلك من مصاعب، وتحويلها في ظرف عقد ونصف العقد من الاستقلال إلى دولة تلعب أدواراً متقدمة في الشأن الدولي والإقليمي.

في السياقات التاريخية المعروفة، وبالنظر إلى طموحات المستعمر الفرنسي وخطط التجهيل والتقتيل التي نفذها على مدار 132 سنة، وبالقوة التي كان يتوفر عليها، يصبح استقلال الجزائر معجزة حقيقية وإنجازاً خارقاً. ويصبح وجود الدولة، وهو المنجز الثاني الذي تحقق للشعب الجزائري، بالمعنى الزمني، ليس سهلاً على بلد تعرض للمسخ والتجهيل لأكثر من قرن وربع القرن.

ينجزان يجب عدم التفريط فيهما؛ الاستقلال والدولة. حدثت الكثير من الأخطاء في ذلك نعم. ومع ذلك فإن ثمة وصية يجدر استدعاؤها في هذا المقام، آخر وصية للمناضل الراحل لخضر بورقعة، رجل الثورتين الذي سجلته دولة الاستقلال وسجنته سلطة ما بعد الحراك الشعبي، أن «لا تكرهوا بلدكم مهما كانت الظروف، وتحت أي دافع».

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قبل يوم من اجتماع مجلس الأمن الدولي لبحث موضوع ملف سد النهضة، ارتفعت حدة التجاذب بين أديس أبابا من جهة والقاهرة والخرطوم من جهة ثانية، لا سيما بعد إخطار إثيوبيا مصر والسودان ببدء الملء الثاني للسد، في موازاة إعلان رفضها لتدخل الجامعة العربية في الخلاف. وبالتزامن تواصل التنسيق على أعلى المستويات بين مصر والسودان، والذي قد يؤدي، بحسب مصادر دبلوماسية مصرية تحدثت لـ«العربي الجديد»، إلى انسحاب دولتي المصب من اتفاق المبادئ المبرم بين الدول الثلاث، إذا فشلت جلسة مجلس الأمن. وقالت وزارة الخارجية الإثيوبية في بيان، أمس الثلاثاء: «ترفض إثيوبيا تدخل جامعة الدول العربية غير المقبول في قضية سد النهضة الإثيوبي، بعدما قدّمت الجامعة طلباً إلى مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة للتدخل في هذه المسألة». وأضافت أن وزير الخارجية ديميكي ميكونين أعرب عن «خيبة أمله» في رسالة إلى مجلس الأمن، أمس الأول، موضحاً أن «جامعة الدول العربية معروفة بدعمها غير المشروط لأي مطلب تقدمه مصر بشأن موضوع النيل».

في هذه الأثناء، كانت نيويورك تشهد، أمس، اجتماعاً تنسيقياً بين وزير الخارجية المصري سامح شكري ونظيرته السودانية مريم المهدي، بعد ساعات من الإخطار الإثيوبي ببدء الملء الثاني لسد النهضة، حيث أكدا رفضهما القاطع لذلك، لما يمثله من مخالفة صريحة لأحكام اتفاق المبادئ، وانتهاك للقوانين والأعراف الدولية الحاكمة لاستغلال موارد الأنهار العابرة للحدود. وذكرت وزارة الخارجية السودانية، في بيان، أن المهدي وشكري اتفقا على استمرار الجهود لحث الدول الأعضاء في مجلس الأمن على دعم مطالب السودان ومصر «المشروعة والعادلة»، وأن يساهم المجلس في تعزيز المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم ينظم عملية ملء وتشغيل السد، بما يراعي مصالح الدول الثلاث، عبر عملية تفاوضية فعالة ومنتجة يقودها الاتحاد الأفريقي، بحضور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأميركا وجنوب أفريقيا. واجتمع شكري أيضاً بعدد من المندوبين الدائمين للدول الأعضاء الدائمين والحاليين بمجلس الأمن، في سياق الترويج للرؤية المصرية والسودانية، والتأكيد على ضرورة صدور قرار أو بيان حاسم من المجلس لمنع حالة التوتر الإقليمية التي قد تنشأ بعد إتمام الملء الثاني، ومنع تطور الأوضاع لتمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين.

كما اجتمع وزير الري المصري محمد عبد العاطي، عن بعد، بمديرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنغر أندرسون، للتباحث حول الملف المأزوم، بمشاركة أعضاء الوفد التفاوضي المصري وممثلي السفارة المصرية بكينيا. واستعرض عبد العاطي الموقف المائي المصري وحجم التحديات التي تواجه قطاع المياه في بلاده، وعلى رأسها محدودية الموارد المائية المتاحة، والتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، والإجراءات الأحادية التي يقوم بها الجانب الإثيوبي في ما يخص ملء سد النهضة وتشغيله. وحذّر من تفاقم معاناة مصر من نقص الموارد المائية، في الوقت الذي تتمتع فيه إثيوبيا بموارد مائية هائلة، متمثلة في مياه الأمطار والمياه الجوفية المتجددة وأحواض الأنهار الأخرى، بخلاف نهر النيل وكميات المياه الكبيرة المخزنة لديها بالسدود والبحيرات الطبيعية. وأعلن وزير الري السوداني ياسر عباس، في الخرطوم قبيل توجهه إلى نيويورك للمشاركة في جلسة مجلس الأمن، أن بلاده دفعت بأربعة مطالب لحل أزمة السد، موضحاً أنها تتمثل «بعقد جلسة لمناقشة الأزمة، ومنع إثيوبيا من القيام بتدابير أحادية الجانب، وتحويل دور اللجنة الرباعية إلى وسطاء بقيادة الاتحاد الأفريقي بدل دور المراقبين، ودعوة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للمساعدة في دفع المفاوضات بين الدول الثلاث».

> **فوضى مائية**
> حمل وزير الري المصري محمد عبد العاطي، أمس الثلاثاء، إثيوبيا مسؤولية الفوضى المائية التي تشهدها السودان العام الماضي، حيث تسبب الملء الأول في معاناته من حالة جفاف قاسية، اعقبتها حالة فيضان عارمة بسبب عدم التنسيق مع دولتي المصب، ثم قيامها بإطلاق كميات من المياه المحملة بالطمي خلال نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بدون إبلاغ دولتي المصب، ما تسبب في زيادة العكارة بمحطات مياه الشرب في السودان.

ووصف المتحدث باسم الحكومة السودانية عمر الفاروق كامل، في بيان، الإخطار الذي تسلمته الخرطوم من أديس أبابا حول بدء الملء الثاني لسد النهضة، بأنه «غير ذي جدوى ما لم يتم التفاوض والاتفاق بشأن ملء وتشغيل السد»، معتبراً أن الإخطار «نموذج وإثبات على قيام إثيوبيا بإجراء أحادي دون اعتبار لمصالح السودان، الأمر الذي يزيد من حالة التوتر وعدم الاستقرار في الإقليم». وقالت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، إن الانسحاب من اتفاق المبادئ المبرم بين مصر والسودان وإثيوبيا حول سد النهضة، ربما سيكون التحرك المصري الأول، في حال فشل جلسة مجلس الأمن المقررة غداً الخميس لمناقشة شكوى الخرطوم، المؤيدة من القاهرة ضد أديس أبابا، أو الاكتفاء بدعوة الدول الثلاث للعودة إلى طاولة المفاوضات دون ضمانات حقيقية، أو عدم انخراط الدول الكبرى في جهد أممي وإقليمي مشترك لإجبار إثيوبيا على توقيع اتفاق ملزم وشامل ينضمن قواعد الملء والتشغيل.

وأضافت المصادر، في أحاديث خاصة، أن دولتي مصر والسودان عادتا للتباحث خلال الساعات الماضية حول الانسحاب الفردي، أو الثنائي، من اتفاق المبادئ، الموقع في مارس/ آذار 2015، والذي سيعني بالضرورة تصعيد الأزمة إلى مستوى لن تحل فيه إلا بقوة القرار الأممي، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أو القوة العسكرية، وهو الخيار الذي لم تتحدث عنه بشكل رسمي صريح القيادات المصرية والسودانية حتى الآن، بينما كان تحدث عنه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، كاحتمال قائم لإنهاء القضية التي دخلت عامها الحادي عشر دون انفراجة تُذكر.

> **رفضت إثيوبيا تدخل الجامعة العربية في قضية سد النهضة**
>
> **سيمثل الانسحاب من اتفاق المبادئ نزعا لشرعية أعمال السد**

وذكرت المصادر أن النقاش حول الانسحاب تجدد بقوة بعد الإخطار الإثيوبي الرسمي لدولتي المصب بالبدء رسمياً في الملء الثاني أمس الأول، بعد نحو أسبوعين من بدء عملية الملء فعلياً. وقد اختارت أديس أبابا أن تبلغ رسمياً بذلك بعد إتمامها الوصول إلى أقصى مستوى بلغته بحيرة السد نهاية الصيف الماضي، الأمر الذي أكد لمصر والسودان أنها تسعى لتعويدهما على التعامل مع الملء باعتباره أمراً واقعاً، مع عدم إعطاء أهمية تُذكر لمواد اتفاق المبادئ الخاصة بالتنسيق المسبق وتبادل المعلومات بشكل كامل، فضلاً عن خلو بيان الإبلاغ من أي معلومات رسمية عن كمية التخزين والتصرفات اليومية. مع ملاحظة استمرار تشغيل فتحتي تصريف الماء إلى بحيرة سد الروصيرص حتى الآن، في ظل تعثر إكمال المرحلة الحالية من تعلية الممر الأوسط، التي ستبلغ بحد أقصى 577 متراً بدلاً من 595 متراً كانت مستهدفة خلال موسم الفيضان الحالي.

ويُعتبر الانسحاب من اتفاق المبادئ من المطالبات القديمة للخبراء الفنيين المصريين- وبعض الخبراء السودانيين- نتيجة اعتراضهم على الطريقة التي صيغت بها النصوص في حينه، لكن لوحظ إصرار القيادة السياسية، وبصفة خاصة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، على عدم طرح هذا الخيار باعتباره مضراً بمصلحة القاهرة، في المفاوضات التي تشارك فيها أطراف خارجية، كوسطاء أو مسهلين أو حتى كمراقبين.

وذكرت المصادر أن المسؤولين الدبلوماسيين والاستخباراتيين في القاهرة والخرطوم ناقشوا مقترح الانسحاب، بحيث يكون في صورة إعلان ثنائي منهما، أو أن تسبق دولة الأخرى إلى ذلك كنوع من التنسيق التكتيكي بينهما. ولكن في كل الأحوال، سيمثل الانسحاب نزعاً لشرعية أعمال السد الإثيوبي، وسحباً للاعتراف المصري والسوداني به، والذي كان محط انتقادات واسعة لأداء البلدين في التفاوض مع نظامين متعاقبين على حكم إثيوبيا طوال ست سنوات. وأوضحت المصادر أنه في حالة انقضاء اتفاق المبادئ، والذي لم يتحول إلى التزام قانوني في أي من الدول الثلاث، نظراً لعدم تصديق المجالس التشريعية بها عليه، فلن يتبقى أمام الأمم المتحدة في مجال مراقبة العلاقة المتردية بين إثيوبيا ودولتي المصب، إلا نصوص واضحة في المعاهدات الثنائية المنظمة لعلاقاتها بهما، تحظر بوضوح التصرفات الإثيوبية الحالية. واحدث هذه النصوص المواد 5 و6 و7 من اتفاق التعاون العام بين مصر وإثيوبيا المبرم في يوليو/ تموز 1993 بين الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي، والتي أودعت الأمم المتحدة في 2013، وتنص بصورة صريحة على «الامتناع عن الإقدام على أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يؤدي إلى إحداث ضرر ملموس بمصالح الطرف الآخر»، ويلتزم البلدان بموجبه بأن ينشئا آلية دورية للتشاور والتعاون.

وأشارت المصادر الدبلوماسية المصرية إلى أن هذا الاتفاق، الذي أعادت مصر وضعه تحت بصر مجلس الأمن خلال محملتها الدبلوماسية الحالية، يفند الادعاءات الإثيوبية، بأن حظر إقامة إشغالات على نهر النيل تضر دولتي المصب أمر ينتمي زمنياً لعهود الاستعمار، أو التشكيك في شرعية اتفاقية 1959 بين مصر والسودان لتقاسم مياه النيل الواصلة إليهما باعتبارهما دولتي المصب. ورغم أن لجنة الخبراء الدولية، التي استعانت الدول الثلاث بها، وكذا تقريري المكتبين الاستشاريين اللذين تم التعاقد معهما في بداية المفاوضات، قد أكدت الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية التي ستلحق بمصر جراء سد النهضة، إلا أن اتفاق المبادئ سار في اتجاه معاكس للاتفاقيات السابقة، وآخرها المبرم في 1993 ووفر حماية للتصرفات الإثيوبية، وهو ما حذر منه خبراء وزارة الري وبعض الدبلوماسيين المصريين في حينه.

تنفيذ «حرفي» للمبدأ الخامس

يكتفي المبدأ الخامس من اتفاق المبادئ، والذي يتحدث عن التعاون في الملء الأول وإدارة سد النهضة الإثيوبي، بالنص على التشارك في وضع «الخطوط الإرشادية والقواعد» دون تفاصيل التشغيل، ويجيز لإثيوبيا إعادة ضبط سياسة التشغيل من وقت لآخر، بشرط «إخطار» وليس أخذ رأي أو استئذان مصر والسودان. وسبق أن أدعى وزير الطاقة والمياه الإثيوبي سيليشي بيكيلي أن بلاده تنفذ المبدأ الخامس من الاتفاق «بالحرف الواحد».

شرق غرب

حكم حوثي بإعدام 5 يمنيين

قضت المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة في صنعاء، والخاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين، أمس الثلاثاء، بإعدام خمسة يمنيين، بعد 5 أشهر من بدء محاكمتهم بتهمة «التخابر وممارسة نشاط تجسسي تخريبي لصالح ضباط جهاز الاستخبارات البريطاني». وذكرت وكالة «سبأ» التابعة للحوثيين، أن «المحكمة قضت بالإعدام تعزيراً بحق عرفات قاسم عبد الله الحاشدي، وعلي محمد عبد الله الجعماني، وباسم علي الخروجه، وسليم عبدالله يحيى حبيش، وايمن مجاهد قايد حريش».

(العربي الجديد)

ألمانيا: طعن شخص بمطار دوسلدورف

أعلنت الشرطة الألمانية، أمس الثلاثاء، عن إصابة شخص بجروح طفيفة إثر عملية طعن في مطار دوسلدورف غربي البلاد. وأفاد متحدث باسم الشرطة بأن الحادث وقع إثر نزاع بين عدد من المشردين، مؤكداً أنه لم يتسبب في أي خطر على الركاب أو تعطيل للحركة الجوية. ونقل التلفزيون الألماني «دويتشه فيله» عن مصادر شرطية، قولها، إن الهجوم وقع بموقف السيارات في المطار، بالقرب من صالة المغادرة. وأضافت المصادر أن منفذ الهجوم تمكن من الفرار بعد وقوع الحادث.

(الأناضول)

توقيف باحث ألماني تجسس لحساب الصين

أوقف خبير سياسي ألماني يدير مجموعة دراسات، للاشتباه بقيامه بالتجسس لصالح أجهزة الاستخبارات الصينية بين عامي 2010 و2019، وفق ما أعلنته النيابة العامة الفدرالية الألمانية أمس الثلاثاء. وأوضحت النيابة العامة في بيان، أن المشتبه به الذي عرفت عنه باسم كلاوس ل. والذي أوقف أول من أمس الإثنين، وقد يوضع قيد الاحتجاز الاحتياطي، زوّد أجهزة الاستخبارات الصينية بمعلومات «حصل عليها بشكل رئيسي بفضل معارفه السياسية رفيعة المستوى» التي أقام علاقات معها في إطار إدارته لمجموعة الدراسات منذ 2001، وذلك لقاء «مكافآت مالية».

(فرانس برس)

عشرات المستوطنين يقتحمون الأقصى

جدّد عشرات المستوطنين الإسرائيليين، أمس الثلاثاء، اقتحاماتهم للمسجد الأقصى، بحراسة الشرطة الإسرائيلية. وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، في بيان مقتضب، إنّ 44 مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى صباح أمس، بحراسة شرطة الاحتلال.

(الأناضول)

الجزائر: احتجاج للمحامين

احتجت هيئة المحامين في الجزائر، أمس الثلاثاء، من خلال تنفيذ إضراب ليوم واحد، واعتصام أمام محكمة سيدي امحمد وسط العاصمة الجزائرية، وذلك تنديداً بما يعتبره المحامون تعسفاً من قبل القضاة والسلطة في حق ممارسة الدفاع، والتضييق الحاصل على مستوى عملها. وتجمّع العشرات من المحامين أمس، قبالة محكمة سيدي امحمد، رافعين شعارات ولافتات كتب عليها «كفى إهانات وتجاوزات»، و«المحامي لا يهان»، وغيرها من العبارات.

(العربي الجديد)

متابعة

إيران: تقدم في المفاوضات مع السعودية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بينما يزداد عدم الوضوح بشأن مفاوضات فيينا المتوقفة حالياً، حول إحياء الاتفاق النووي الإيراني، مع عدم تحديد موعد واضح لاستئنافها بعد، على وقع ربط إيران حل القضايا المتبقية بـ«إرادة سياسية أميركية»، فإن المفاوضات بين طهران والرياض تسير إلى الأمام، بحسب ما تشير إليه تصريحات المسؤولين الإيرانيين. وكشف المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي عن حصول «تقدم» في المفاوضات التي تجريها إيران مع السعودية، قائلاً إنه «تم بحث القضايا بين البلدين من منطلق صداقة وحسن نوايا، وثمة تقدم قد أحرز». وأوضح ربيعي أن «الخلافات ربما تتسم بتعقيدات في حالات، وحلها يستدعي وقتاً»، معلناً عن استعداد إيران لمواصلة الحوار مع السعودية «بجدية وحسن نية لتأمين مصالح الطرفين وإزالة المخاوف لديهما». واعد المتحدث الإيراني «أننا نعتبر هذه الحوارات واستمرارها ممكن، أمراً إيجابياً»، مضيفاً أن «سياسة الجمهورية الإسلامية تعتمد على حسن الجوار والتوجه الإقليمي، فأمن المنطقة وعدم استغلاله من قبل بعض الدول تحت ذرائع أمنية، يتطلب مشاركة جميع الدول». بدوره، كان خطيب زادة قد رحب، أمس، بتصريحات وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان الداعية للحوار مع طهران، وأكد استعداد الأخيرة لهذا الحوار. وأضاف أن إيران «تنظر بإيجابية للحوار مع السعودية». وكانت الحوارات بين إيران والسعودية قد انطلقت بوساطة عراقية في إبريل/ نيسان الماضي، وشهدت جولات عدة، تناولت القضايا الثنائية والإقليمية، بحسب وزارة الخارجية الإيرانية.

على صعيد آخر، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، أمس الثلاثاء، أنّ بلاده ليست مستعجلة للوصول إلى اتفاق في مفاوضات فيينا النووية غير المباشرة مع واشنطن، قبل أن يستدرك بالقول إنها «لن تسمح بإطالتها وأن تصبح استنزافية». وأوضح خطيب زادة، في معرض رده على أسئلة صحافية نشرتها قناته على «تليغرام»، أن «التقدم الحاصل في مفاوضات فيينا حقيقة تعترف بها جميع الأطراف»، غير أنه أكد في الوقت نفسه أن «هناك قضايا مهمة ما زالت متبقية، وبحاجة غالباً لقرارات من بقية الأطراف، وخاصة أميركا». وشدد خطيب زادة على أنّ الوصول إلى الاتفاق لإحياء الاتفاق النووي «رهن إرادة سياسية للأطراف الأخرى لاتخاذ قرارات صعبة»، مشيراً إلى أن وفد بلاده المفاوض يسعى للوصول إلى الاتفاق في أسرع وقت لترفع للمفاوضات للوصول إلى نتيجة، وأنها ستستمر «حتى التوصل لاتفاق مطلوب».

وخلال رده على سؤال بشأن تصريحات مسؤولين غربيين حول أنّ الدول الغربية تنتظر تشكيل الحكومة الجديدة في إيران للتوصل إلى اتفاق، قال المتحدث الإيراني إن «مواقف إيران حول الاتفاق النووي ورفع العقوبات من السياسات الأساسية للنظام، ولا تتغير بتغيير الحكومات، ولذلك بحال التوصل لاتفاق (في فيينا) ستبقى حكومة السيد إبراهيم رئيسي وفية لها».

وفي سياق مفاوضات فيينا كذلك، قال ربيعي إنها تشهد «تقدماً جيداً في كثير من المواضيع، لكن لا يمكن الإنكار أن ثمة خلافات مستمرة حول بعض القضايا». وأضاف ربيعي في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، أمس الثلاثاء، أن «وجود هذه الخلافات حول القضايا المتبقية لا يعني بالضرورة وصول المفاوضات إلى طريق مسدود»، مشيراً إلى أنها «ستستمر للتوصل إلى اتفاق يلبي مطالب جميع الأطراف إذا كانت هناك إرادة سياسية من قبل الجميع». وشدد على أن بلاده «لن توافق على اتفاق لا يحقق مصالح الشعب الإيراني». لافتاً إلى أن «جميع الأطراف على علم بالمواقف الإيرانية منذ انطلاق المفاوضات». وأكد أنّ «الإطار العام أنه يجب أن ترفع أميركا العقوبات أولاً، وثم يتم التحقق من رفعها، وبعد ذلك إيران توقف إجراءاتها التصحيحية وتستأنف تنفيذ تعهداتها النووية». وأشار إلى أن «طريقة تنفيذ هذا الإطار الذي حصل تفاهم مشترك بين الأطراف على خطوطه العريضة تمثل إحدى القضايا الخلافية المتبقية».

وخاضت إيران والولايات المتحدة ستّ جولات من مباحثات فيينا بشكل غير مباشر، بواسطة أطراف الاتفاق (روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا)، والجولة السابعة التي كان يفترض أن تنطلق في مطلع هذا الشهر، لم يتم تحديد موعدها بعد.

من جهة أخرى، تطرق ربيعي إلى ما وصفه بالعملية «التخريبية» التي استهدفت أحد أبنية منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في نواحي مدينة كرج القريبة من العاصمة طهران، في 23 يونيو/ حزيران الماضي، إذ أكد وقوع الحادث، لكنه قال إنه «لم يخلّف أضراراً مادية وبشرية ملحوظة»، وذلك بعدما كانت طهران قد قدمت تفاصيل محدودة عن الهجوم.

واتهم ربيعي إسرائيل بشن الهجوم، وأضاف أن «الهجوم سعى إلى إفشال المحادثات الدائرة في فيينا». وأوضح أنه «قام النظام الصهيوني بهذه الأعمال للإشارة إلى أنه قادر على وقف إيران وأنه لا داعي للحوار معها، لكن كلما حدث تخريب، ازدادت قوتنا». وحول أضرار الهجوم، أشار ربيعي إلى أن «أضراراً لحقت بسقف إحدى الصالات فقط ويجري استبداله»، نافياً صحة الأنباء التي تتحدث عن وقوع أضرار بالغة في المنشأة النووية. وتعليقاً على صورة جوية انتشرت في العالم الافتراضي منذ أيام تظهر أضراراً بأحدى الصالات، قال ربيعي إن هذه الصورة التقطت بعد إزالة سقف الصالة لترميمها.

> **ربيعي: خلافات مستمرة حول بعض القضايا بمفاوضات فيينا**

تقرير

ليبيا: ضغوط لإنجاز القاعدة الدستورية قبل أغسطس

طرابلس ـ **العربي الجديد**

جددت البعثة الأممية حثّها للملتقى الحوار السياسي الليبي على الإسراع بمداولاته بغية التوصل إلى شكل نهائي للقاعدة الدستورية للانتخابات المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، بعد إخفاقه في التوافق حولها خلال اجتماعاته التي اختتمت يوم الجمعة الماضي، في وقت كشفت فيه مصادر مقربة من الملتقى عن ضغوط دولية على أطراف ليبية من أجل الحد من تأثيرها على أعمال الملتقى، وإنجاز القاعدة الدستورية للانتخابات قبل حلول أغسطس/آب المقبل.

وفي معرض ترحيبها بإطلاق المفوضية العليا للانتخابات عملية تحديث سجل الناخبين، حثت البعثة في بيان، أعضاء ملتقى الحوار على «الإسراع في مداولاتهم بغية التوصل إلى حلول وسط ووضع اللمسات الأخيرة على مقترح القاعدة الدستورية للانتخابات»، وناشدت مجلس النواب تحمل مسؤوليته من خلال «اعتماده إطاراً قانونياً يمكّن من اتخاذ خطوات ملموسة تعنى بالتنفيذ وفسح المجال أمام الشعب الليبي لممارسة حقوقه الديمقراطية بتاريخ 24 ديسمبر المقبل». واطلع المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش، أمس الثلاثاء، على تحضيرات مفوضية الانتخابات الليبية، للانتخابات، وذلك خلال لقاء عقده مع رئيس مفوضية الانتخابات الليبية عماد السايح.

وبعد إخفاق الملتقى في التوصل إلى شكل القاعدة الدستورية بيوم واحد، أعلنت المفوضية العليا للانتخابات، الأحد الماضي، عن فتح منظومة تسجيل الناخبين للبدابة في «استقبال رسائل المواطنين الراغبين في التسجيل أو تغيير مراكز انتخابهم أو الذين وصلوا إلى السن القانونية للتسجيل في منظومة الانتخابات». ولقيت الخطوة، ترحيباً ومشاركة بكلمات رسمية من جانب رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، والمجلس الرئاسي محمد المنفي والحكومة عبد الحميد الدبيبة، في مشهد يعكس اتفاقاً ليبياً على إجراء الانتخابات في موعدها، وسط اختلافات حول شكل القاعدة المسيرة للانتخابات.

لكن مصادر ليبية متطابقة كشفت النقاب عن تلقّي قادة الأطراف الليبية رسائل دولية بشأن ضرورة إنجاز القاعدة الدستورية خلال الشهر الحالي، لتكون جاهزة للعمل مطلع أغسطس المقبل. وأكدت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، حول مضمون تلك الرسائل الدولية، على استعداد عواصم كبرى، من بينها واشنطن، لإطلاق حزمة من العقوبات ضد شخصيات تسعى لعرقلة مسار التوافق على الأساس الدستوري للانتخابات، وقالت المصادر إن تلك العقوبات ستكون أولها حظر السفر، لتشمل في مراحل أخرى تجميد الأموال والمصالح الخاصة بالمعاقبين.

وأكدت المصادر أن البعثة الأممية ستوجه للملتقى دعوة قريبة لانعقاد مجدداً لتمرير مقترح القاعدة الدستورية الذي تقدمت به اللجنة القانونية للملتقى، خلال جلساتها نهاية مايو/أيار الماضي، كونه خالياً من الاشتراطات والحدود التي تسمح لكل الأطراف بالانخراط في العملية الانتخابية من دون إقصاء. وكان أعضاء اللجنة قد اتفقوا على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بشكل متزامن مع انتخاب الرئيس بشكل مباشر من الشعب، إلى جانب إقرار شروط أخرى.

ورأت المصادر أن خطوة فرض العقوبات هي خطوة دولية متقدمة بعد أن حاول البعض عرقلة الطريق الموصل للانتخابات. لكن الباحث الليبي في الشأن السياسي الجيلاني أزهيمة، لا يرى أن كل الأطراف تسعى للتمديد، فالخلافات حول القاعدة الدستورية جاءت ضمن محاولات تفصيلها على مقاس شخصيات معينة لضمان ترشحها.

ويبشان الفشل الماضي للملتقى ودعوة البعثة له مجدداً لمواصلة المداولات حول القاعدة الدستورية، قال أزهيمة في حديث مع «العربي الجديد»، إن غياب المبعوث الأممي يان كوبيتش عن جلسات الملتقى وعدم وضوح موقف البعثة بعد فشله والخطوة التالية على ذلك الفشل، كلها مؤشرات تدل على ضعف أداء البعثة. واعتبر أزهيمة أن «انخراط عواصم كبرى كالتهديد برسائل مباشرة للأطراف الليبية جاء بعد ضعف أداء كوبيتش». ولفت أزهيمة إلى أن «المجتمع الدولي يعتمد بشكل أساسي على إجراء الانتخابات في موعدها لإنتاج سلطة سياسية جديدة بديلاً عن فشله خلال مؤتمر برلين الثاني في حسم ملف المرتزقة والمقاتلين الأجانب الذي تراجع الحديث عنه في الآونة الأخيرة بشكل كبير». وقال إن «الملف الليبي يقع وسط تجاذبات دولية بين عدة عواصم وجلي أن التكتل الغربي ضد روسيا يرى في الانتخابات الطريق الوحيدة لإنجاز سلطة جديدة يمكنها أن تقول لموسكو اخرجي، ولذا لن تتعرقل الإرادة الدولية أمام تعنت الأطراف المحلية». ومساء أول من أمس الإثنين، دعا رئيس مجلس النواب الليبي المستشار عقيلة صالح المشري، إلى اعتماد مخرجات «الغردقة» كقاعدة دستورية باعتبارها تراعي الاستفتاء على مشروع الدستور والالتزام بالمواعيد المحددة للانتخابات، وذلك خلال لقاء جمعه بكوبيتش في طرابلس. وفي يناير/ كانون الثاني الماضي، أنهت اللجنة الدستورية الليبية بمدينة الغردقة المصرية اجتماعاتها، بانتظار مبدئي على إجراء استفتاء على الدستور، وتحصين نتائجه، استعداداً للانتخابات.

اطلع كوبيتش أمس على التحضيرات للانتخابات (كاي نيتفيلد/فرانس برس)

بات تسوّل المساعدات بمثابة الخطاب الوحيد للمسؤولين في لبنان، الذي يعاني أزمات اجتماعية واقتصادية ومعيشية متراكمة، من دون اتخاذ السلطات أي خطوات فعلية لمواجهة الكارثة، باستثناء التلويح بورقة اللاجئين وخطورة انفجار الأوضاع

لبنان سلطة تتسوّل استجداء الدعم الخارجي بلا نية للإصلاح

طوابير يومية أمام محطات الوقود (حسين بيضون)

بيروت ـ **رينا الجقال**

انهيار قيمة العملة الوطنية وأجور العاملين، طوابير وإشكالات أمام محطات الوقود، انقطاع أصناف عديدة من الأدوية، وارتفاع هائل في أسعار المواد الغذائية، هذه عينة من الأزمات التي يعانيها لبنان، والتي لم تجد السلطة حلاً لمواجهتها سوى التسوّل من الخارج طلباً للمساعدة، من دون اتخاذ أي خطوات إصلاحية مطلوبة أو حتى إبداء النيّة لذلك.

وبعد مرور نحو عام على استقالة حكومة حسان دياب في 10 أغسطس/ آب الماضي بعد انفجار مرفأ بيروت الذي هزّ العاصمة ودمّر أجزاء منها ولم يُعد بناء قسم واسع منها إلى اليوم، ثم تكليف سعد الحريري في أكتوبر/ تشرين الأول بتشكيل حكومة جديدة، لا تزال الأطراف السياسية تتعنّت وترفض تقديم أي تنازلات لتخطي خلافاتها والتوافق على حكومة جديدة وإيجاد سلطة فعلية تستطيع اتخاذ القرارات المطلوبة لوقف الانهيار الذي لم يوفّر أي قطاع.

وشحّ مادة المازوت، الواقع المرّ الذي يعيشه اللبنانيون يومياً، من دون وجود أي مؤشرات على حل قريب، وفي ظل مماطلة بتشكيل حكومة جديدة تكون قادرة على التفاوض مع المجتمع الدولي وطلب مساعدة خارجية، وتنعكس الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية على مختلف اللبنانيين، فانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار أسهم في تراجع قيمة الرواتب بشكل كبير وارتفاع أسعار مختلف السلع المستوردة والتي تبدأ من المواد الغذائية اليومية، يضاف إلى ذلك انقطاع الدواء عن مختلف اللبنانيين، فانهيار دعم كافّ من مصرف لبنان المركزي لاستيراد الأدوية وفق السعر الرسمي المعتمد (الدولار يساوي 1500 ليرة)، الأمر نفسه ينطبق على المحروقات مع شحّ كبير في وجود البنزين والمازوت خصوصاً، ما ترجم بطوابير طويلة من السيارات أمام محطات الوقود، يتخللها وقوع إشكالات يومية، بالتوازي مع تقنين كبير بساعات التغذية الكهربائية من المؤسسة الكهربائية التابعة للدولة، ويترافق ذلك مع عدم قدرة أصحاب المولدات الخاصة على تلبية الحاجة نظراً لشبه الانقطاع في مادة المازوت. كذلك، فإن ثمة أزمة أخرى لا تقلّ خطورة، وهي انقطاع الكثير من مواد الطبابة من المستشفيات.

أمام هذا الواقع الذي لا تلوح في الأفق القريب حلول له، تتوسّل السلطة المساعدات من الخارج، مع ربط ذلك بخطاب تحذيري من مغبة سقوط لبنان وتداعيات ذلك على الخارج، باستغلال وجود أكثر من مليون لاجئ، للتلويح بخطر الانهيار، وهو الحديث الذي جدد تكراره رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب أمس الثلاثاء، وطلبه المساعدة «لإنقاذ لبنان من الزوال»، في ظل عدم تقديم أي خطوة إصلاحية، وهو ما أقفل المجتمع الدولي الباب عليه نهائياً، بتكرار أكثر من مسؤول غربي في مناسبات عدة أن «لا شيك على بياض للسلطة اللبنانية». في موازاة ذلك، يصر أركان هذه السلطة، بمختلف مستوياتها، على التهرب من المسؤولية والتمسك بخطاب المؤامرة كسبب في الانهيار الحاصل.

وحذر دياب في كلمة له أمس الثلاثاء، أمام السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية، من أن «المعاناة بلغت حدود المأساة، فالأزمات الحادة التي يعيشها اللبنانيون، على مختلف المستويات الحياتية والمعيشية والاجتماعية والصحية والخدماتية، تدفع الوضع في لبنان نحو الكارثة الكبرى التي تتجاوز تداعياتها أي قدرة على الاحتواء، وبالتالي نصبح أمام واقع لبناني مخيف». وإذ اعتبر أن «لبنان واللبنانيين على شفير الكارثة»، حذر من أن «الخطر الذي يهدد اللبنانيين لن يقتصر عليهم، وعندما يحصل الارتطام الكبير، سيتردد صدى تداعياته خارج جغرافيا لبنان إلى المدى القريب والبعيد، في البر والبحر. لن يستطيع أحد عزل نفسه عن خطر انهيار لبنان». ولم يتوان دياب عن استغلال ورقة اللاجئين قائلاً «مع وجود نحو مليون ونصف المليون نازح سوري ومئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، سيكون من الصعب التكهن بنتائج انهيار الاستقرار في لبنان».

> دياب: عندما يحصل الارتطام الكبير سيتردد صداه خارج لبنان
>
> أي مساعدة خارجية تتطلّب حكومة غير موجودة اليوم

ومنذ أواخر عام 2019، بات تسوّل المساعدات بمثابة الخطاب الوحيد للمسؤولين في لبنان، مع استغلالهم في كلّ مرة ورقة اللاجئين السوريين والفلسطينيين لمحاولة الضغط على الخارج، وجاءت تصريحات دياب بعد ساعات من خطاب للأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله الذي تبنّى فيه خطاب المؤامرة مرة جديدة، إذ أرجع الأزمات التي يعاني منها لبنان «إلى القرار الأميركي الذي يمنع أي دعم خارجي للبنان»، مضيفاً «أليست أميركا التي تمنع الدول من مساعدة لبنان بهدف تحقيق مصالح أميركا وإسرائيل، سواء من مشروع التوطين أو سرقة الغاز والنفط؟»، مضيفاً «أليست الإدارة الأميركية التي تهدد بالعقوبات على اللبنانيين وتمنعهم من الاستعانة بأي صديق من الشرق، سواء الصين أو غيرها؟»، معتبراً أنه «لدينا فرص حقيقية لإنقاذ لبنان وهذا لا يحتاج إلى كثير من النظريات لأن البعض يخاف من أميركا وأن تضعهم على لائحة العقوبات».

هذه المواقف جاءت قبيل وصول وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إلى بيروت عصر أمس، في زيارة هي الثالثة له منذ ما بعد انفجار بيروت في أغسطس/ آب 2020، حيث التقى الرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري وقائد الجيش العماد جوزيف عون. وفي زيارته الأخيرة في فبراير/ شباط الماضي، أكد الوزير القطري دعم بلاده للشعب اللبناني، مشدداً على أن أي برنامج اقتصادي متكامل لدعم لبنان يتطلب وجود حكومة حتى تستطيع الدولة القطرية العمل بالشراكة معها على برامج اقتصادية ووفق معايير معينة.

وتعليقاً على الأوضاع التي وصل إليها لبنان، يقول المستشار والباحث في التنمية المستدامة كميل حمّاتي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «نظرية المؤامرة مستخدمة دائماً في لبنان، وكذلك الظهور وكأننا في مركز القرار في بلد لم يعد قادراً على تصنيع أي شيء لا على الصعيد الإنتاجي ولا الصناعي، وهو محاصر بشتى أنواع الأزمات، صحياً، غذائياً، استشفائياً، معيشياً، نقدياً، اقتصادياً واجتماعياً وما إلى ذلك». ويأسف حمّاتي لأن السلطات اللبنانية دائماً ما تعتمد على الآخرين لحلّ مشاكل البلاد، «واليوم يمتد هذا الأمر إلى أعلى مستويات السلطة، مثل رئيس حكومة تصريف الأعمال، الذي لم يُقدم على أي خطوة إصلاحية في ظلّ عدم توافر النيّة الحقيقية لحلّ الأزمة، علماً أنّ الاقتصاد اللبناني أصلاً «اتكالي»، فهو يرتكز بشكل أساسي على الاستيراد، ومن هنا أساس غالبية مشاكلنا الراهنة، خصوصاً على مستوى الأمن الغذائي».

ويرى حمّاتي أن ورقة اللاجئين باتت باهتة، في بلد يلعب أيضاً على وتر الاسم، فيصنفهم «نازحين سوريين» بدل اللاجئين للتهرب من التزاماته، في حين أنه كان بإمكانه أن ينظم وجودهم، ويتعامل معهم كقيمة اجتماعية واقتصادية، كما أن القرارات السياسية المستخدمة تحت شعار إخراج البلد من الأزمة اعتباطية وغير مبنية على علم أو تجارب أو نماذج شبيهة، أو دراسة خبراء ومتخصصين يمكن اللجوء إليهم أيضاً قبل طلب الدعم من الخارج. ويوضح أن البلدان التي عرفت كيفية تنظيم وجود اللاجئين فيها، وأدخلتهم في النظام الاقتصادي، استفادت من ذلك، فهي سهّلت وجودهم في البلد تحت صفة لاجئين وليس مواطنين، ولكنها أمّنت لهم بعض الحقوق والليونة في سوق العمل. ويرى «أن من أوصل البلد إلى الأزمة من الطبيعي أنه لا يمكن أن يحلّها، والمشكلة في النظام المعمول به، والذي لا يمكننا الخروج منه».

من جهته، يقول الخبير الاقتصادي نيكولا شيخاني، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ الدولة التي تعثّرت عن دفع سندات الديون الخارجية «يوروبوند» لا يمكن أن تندب وضعها اليوم وتشكو من الانهيار، وكان من واجبها التفكير جيداً قبل الإقدام على خطوة من هذا النوع تزيد من انعدام ثقة الخارج بلبنان. ويلفت شيخاني إلى أنه «على الرغم من مرور 18 شهراً على الأزمة، تستمرّ السلطات في لبنان بالبكاء على الأطلال وطلب الدعم الخارجي من دون أن تقدّم على أي خطوة إصلاحية في أي من القطاعات ولا نيّة لها أصلاً بذلك، خصوصاً على صعيد إقرار قانون «الكابيتال كونترول»، واليوم يتسارع مسار الانهيار وقد بدأ مصرف لبنان المركزي يصرف من الاحتياطي الإلزامي، هو الذي بدوره لم يضع خطة نقدية واكتفى بإصدار تعاميم تكتيكية تضخمية».

ويشدد الخبير الاقتصادي على أنّ أي مساعدة خارجية تتطلب حكومة وتستوجب تواقيع الوزارات المختصة، وهي غير موجودة اليوم، فهل مثلاً على صندوق النقد الدولي أن «يوزّع أمواله» من دون أن يضمن الحفاظ عليها وعدم ذهابها هدراً وسلكها المسار القانوني مع الوزارة المعنية؟ ويشير إلى أن «لبنان يدخل اليوم دوامة خطيرة، في ظل التضخم المفرط الذي سيكون عنوان المرحلة الراهنة، التي بدأنا نلتمسها وتزيد حدّتها عند رفع الدعم الكلي، عندها الجحيم وليس فقط جهنّم». من جهته، يقول الناشط الحقوقي محمد حسن، لـ«العربي الجديد»، إن الدعم الذي تم تقديمه للحكومة اللبنانية طوال السنوات الماضية من خلال الجهات المانحة الدولية كان يكفي لسدّ الأعباء المباشرة وغير المباشرة المترتّبة على لبنان جراء استقبال اللاجئين في البلاد، لولا الفساد المتجذّر في حكومته. ويضيف «إن ملف اللاجئين السوريين هو آخر ما تبقى للحكومة اللبنانية كحجّة مقنعة لاستجرار الدعم الدولي والتدخل من أجل انتشال لبنان من المأزق الحالي»، معرباً عن أسفه لما وصل إليه لبنان بسبب الفساد، ومعتبراً أن «على الحكومة أن ترضخ لقرارات المواطنين اللبنانيين الذين انتفضوا على الفساد».

الحدث

الأردن: الحكم بـ«قضية الفتنة» الإثنين

عمّان ـ **العربي الجديد**

حددت محكمة أمن الدولة الأردنية، في جلسة عقدتها أمس، الثلاثاء، يوم الإثنين المقبل موعداً للنطق بالحكم على المتهمين بالقضية المعروفة بـ«قضية الأمير حمزة» أو «قضية الفتنة»، والتي يُحاكم فيها المتهمان الشريف حسن بن زيد، والرئيس الأسبق للديوان الملكي باسم عوض الله. وختم وكيلا الدفاع عن المتهمين بيانات موكليهما الدفاعية خلال جلسة المحكمة يوم الخميس الماضي، فيما قدم ممثل النيابة العامة مرافعته الختامية، طالباً الحكم على المتهمين وفقاً لأحكام القانون وإنزال العقوبة الرادعة بحقهما. ووفق تصريحات سابقة للمحامي العفيف، فإن المتهمين قالا إنهما غير مذنبين بالقضية، مرجحاً أن تنتهي القضية قبل العطلة القضائية (15 يوليو/ تموز - 1 سبتمبر/ أيلول)، ويصدر الحكم بعدها. وقررت المحكمة عقد جلسات محاكمة المتهمين بالقضية سرّاً. وتضمّن قرار الظن، الذي صدر بحق المشتكى عليهما من قبل مدعي عام المحكمة، تهمة جناية «التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم في المملكة بالاشتراك»، وأسندت إلى المتهمين كذلك جناية «القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة بالاشتراك»، إضافة إلى «حيازة مادة مخدرة بقصد تعاطيها وتعاطي المواد المخدرة» والمسندة للمشتكى عليه الثاني. ووفق لائحة الاتهام، فإن هناك ارتباطاً وثيقاً يجمع الأمير حمزة بن الحسين، ولي العهد السابق، الأخ غير الشقيق للعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، مع المتهمين المتابعين في القضية، لمساعدتهما في كسب التأييد الخارجي لتدعيم موقف الأمير في الوصول إلى سدة الحكم. وورد في لائحة الاتهام أن لقاءات الأمير حمزة والشريف حسن وعوض الله كانت تتم في منزل الأخير. وكان رئيس وزراء الأردن بشر الخصاونة قد أعلن أن الأمير حمزة لن يُحاكم، وأن موضوعه «يُحل داخل العائلة المالكة». وشهد الأردن، في 3 إبريل/ نيسان، استنفاراً أمنياً، شمل اعتقالات طاولت مسؤولين مقرّبين من الأمير حمزة. وفي 4 إبريل، تحدث وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، خلال مؤتمر صحافي، عن متابعة الأجهزة الأمنية لتحركات 16 متهماً، بينهم الشريف حسن بن زيد، وباسم عوض الله، تستهدف أمن الأردن واستقراره.

وأشار الصفدي إلى تحقيقات شاملة مشتركة حثيثة قامت بها الأجهزة الأمنية، ورصدت «تدخلات واتصالات شملت اتصالات مع جهات خارجية» بشأن التوقيت الأنسب للبدء بخطوات لزعزعة أمن الأردن.

شهدت عمّان استنفاراً امنياً في إبريل الماضي بسبب القضية (فرانس برس)

مصر

مجلس الشيوخ يفض دور انعقاده

21 جلسة في 9 أشهر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعلن رئيس مجلس الشيوخ المصري، عبد الوهاب عبد الرازق، أمس الثلاثاء، فضّ دور الانعقاد السنوي من الفصل التشريعي الأول للمجلس، موجهاً الشكر إلى مجلس النواب، والحكومة، في ضوء ما سماه «التعاون المثمر البناء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من أجل دعم مسيرة العمل النيابي في إطار دستوري حصين». وقال عبد الرازق إن رئيس مجلس الوزراء، مصطفى مدبولي، بذل جهوداً صادقة لخدمة الدولة، بالتعاون مع جميع أعضاء الحكومة، معتبراً أن ما أنجزه مجلس الشيوخ من عمل يأتي في ظل ما أتيح له من وقت.

ولم يجتمع مجلس الشيوخ سوى 21 مرة على مدار تسعة أشهر، للتصويت على 11 مشروع قانون مُحالاً إليه لأخذ الرأي؛ في وقت أصدر رئيس المجلس تعليمات بصرف كامل مستحقات الأعضاء من بدلات ومكافآت شهرية، بما يعادل الحد الأقصى للأجور 42 ألف جنيه شهرياً (ما يعادل 2680 دولاراً)، وهي مُعفاة من جميع أنواع الضرائب والرسوم، ولا يجوز التنازل عنها، ما يمثل إهداراً صريحاً للمال العام في مصر.

وأنشئ مجلس الشيوخ كغرفة ثانية للبرلمان بموجب تعديلات الدستور عام 2019، لإرضاء ومجاملة أكبر عدد من رجال الأعمال والسياسيين والإعلاميين الموالين للرئيس عبد الفتاح السيسي، علماً أن المجلس لا يملك أي صلاحيات تشريعية أو رقابية، عدا إبداء الرأي غير المُلزم في مشاريع القوانين المُحالة إليه فقط، من رئيس الجمهورية أو من مجلس النواب، ومُنحت لائحة مجلس الشيوخ عضو المجلس حق الاحتفاظ براتبه الذي كان يتقاضاه من عمله، وكل ما كان يحصل عليه من بدلات أو أموال اعتباراً من يوم اكتسابه العضوية النيابية؛ إذ كان من العاملين في جهاز الدولة، أو في شركات القطاع العام، أو شركات قطاع الأعمال العام، أو الشركات التي تديرها الدولة، أو تساهم فيها بنسبة 50 في المائة من رأسمالها على الأقل.

وعلى غرار مجلس النواب، غابت المعارضة تماماً عن تشكيلة مجلس الشيوخ، في ظل الانتهاكات التي شهدتها الانتخابات البرلمانية في مصر العام الماضي، برعاية من أجهزة الأمن لإقصاء أي صوت معارض، ومنها عمليات التلاعب في أعداد المصوتين، والتزوير لصالح المرشحين المحسوبين على النظام، وسط مباركة من أعضاء الهيئات القضائية الذين تولوا الإشراف على العملية الانتخابية.

تقرير

تهرّب من ترشيح وزراء أصيلين

العراق: إدارة الوزارات بالوكالة

يشهد العراق حالياً إدارة وكلاء لوزارتي الكهرباء والصحة بعد استقالة وزيرهما، في تكرار لمبدأ «الإدارة بالوكالة»

بغداد ـ **زيد سالم**

باتت الحكومة العراقية بقيادة مصطفى الكاظمي، أمام سيناريو إدارة المناصب بالوكالة الذي وقعت به حكومات سابقة وتسبب بأزمات سياسية عدة، وذلك بعد استقالة وزير الكهرباء ماجد حنتوش، الأسبوع الماضي، وقبله وزير الصحة حسن التميمي عقب الحريق الذي راح ضحيته أكثر من 100 نزيل في أحد مستشفيات شرق بغداد في نهاية إبريل/نيسان الماضي. وحول هذه المعطيات تؤكد مصادر مقربة من رئيس الوزراء أن الخلافات السياسية ومحاولة التنصل من مسؤولية الفشل في أكبر ملفين خدميين، وهما الصحة والكهرباء، تدفع القوى السياسية إلى النأي بنفسها عن ترشيح وزيرين بديلين أشهراً عدة، وقد يتسبب بتزايد نقمة الشارع عليها، عشية الانتخابات النيابية المبكرة المقررة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وتدار وزارتا الصحة والكهرباء حالياً بطريقة «الوكالة»، من قبل وكلاء الوزراء، تحت إشراف الكاظمي. ووفقاً لنظام المحاصصة الطائفية والحزبية المعمول به في العراق منذ الغزو الأميركي للبلاد عام 2003، فإن وزارتي الكهرباء والصحة في هذه الحكومة من حصة «التيار الصدري»، لكن الأخير يرفض انتسابهما له، مشدداً على أن الوزيرين المستقيلين لا ينتميان للتيار.

ويكشف مصدر مقرّب من الكاظمي لـ«العربي الجديد»، أن الأخير أجرى اتصالاً هاتفياً مطولاً مع زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، نهاية الأسبوع الماضي، بشأن أزمة الكهرباء تحديداً، وطلب من الصدر «دعمه في فكرة التوجه إلى الشركات الأجنبية للبدء بعملية تأسيس منظومة كهرباء تنهي المشكلة بشكل جذري، فضلاً عن دعم مشروع الربط مع الخليج والأردن كحل آني، كون الخطوة تلاقي معارضة من قبل فصائل مسلحة وأحزاب حليفة لإيران». ويشير إلى أن «الصدر أبدى دعمه للكاظمي في خطواته بشأن أزمة الكهرباء، وطالب بالنأي باسم التيار الصدري عن ملف الكهرباء والتصرف من قبل رئيس الحكومة بما يراه مناسباً». ويرى أن «الأجواء الحالية، وبسبب قرب الانتخابات والإخفاق بوزارتي الصحة والكهرباء، فإن كل الكتل ترفض المطالبة بالمنصب، لذا قد تستمر حالة الوكالة».

في المقابل، يستبعد عضو بارز في البرلمان إمكانية حسم تسمية وزيرين للصحة والكهرباء بالوقت الحالي، لافتاً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه من غير المستبعد أن يستمر شغور الوزارتين حتى الانتخابات المقبلة. ويشير إلى أن «الكاظمي طرح فكرة تسمية وزيرين من داخل الوزارة نفسها لإدارتها، لكن الكتل السياسية لم ترد عليه، لأن مناصب وكلاء الوزراء والمدراء العامين في الوزارات بالأساس خاضعة للمحاصصة أيضاً، ما يعني أن أي مرشح سيكون سلفاً منتمياً لأحد الأحزاب الحالية». ويعتبر أن الحالة الجديدة دفعت بالكتل النيابية للانتباه بشأن إمكانية استجواب وزير المالية علي علاوي، وما إذا سيتم اختيار بديل عنه في حال تقرر سحب الثقة منه، كما ترفض كتل عدة في البرلمان منذ مدة».

> ترجيح استمرار شغور وزارتي الكهرباء والصحة حتى الانتخابات
>
> الصدر طلب النأي باسم التيار الصدري عن ملف الكهرباء

وحول نأي «التيار الصدري» عن وزارة الكهرباء، يقول عضو تحالف «سائرون» الذي يمثل التيار في البرلمان رعد المكصوصي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «التيار لا علاقة له بوزارة الكهرباء، لكن هناك جهات سياسية داخلية وأخرى خارجية تريد توريطه بأي فشل حكومي يحدث في البلاد، رغم أن من حق التيار أن يدير أربع وزارات، بالاعتماد على نتائج انتخابات 2018». ويشدّد على أن «اختيار وزير جديد لأي وزارة شاغرة، هو من صلاحية رئيس الوزراء وحده، حتى وإن كان المنصب من استحقاق التيار الصدري، فلا يتدخل أحد من التيار لفرض اسم معين».

وبرأي النائب باسم خشان فإن «وكلاء الوزير ينتمون عادة إلى كتلة سياسية أيضاً، لأن منصب الوكيل مدرج ضمن المحاصصة، ومعظم الوكلاء والمدراء في وزارتي الصحة والكهرباء يتبعون التيار الصدري، لذلك فإن التيار ليس مهتماً كثيراً لاختيار وزير جديد، طالما أنه لا يزال يتحكم بالوزارتين». ويعتبر في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «في أي وقت يفكر قادة التيار الصدري باختيار وزراء جدد، لن يكون أمام رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي غير القبول بهم، من دون أي نقاش».

بدوره، يرى الخبير أحمد النعيمي، أن «بقاء الوزارتين من دون وزيرين أمر مرجح للغاية في ظل هذه الأوضاع». ويتوقع في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الصدر لن يتورط أكثر ولن يختار أي وزير جديد للوزارتين الشاغرتين، بل سيوافق على نظام العمل بالإدارة أو تحويل صلاحياتها إلى رئيس الوزراء، الذي ينفذ هو الآخر معظم المصالح التي يطلبها التيار، فضلاً عن كونه أساساً صديقاً مقرّباً من الصدر. كما أن الكتل الأخرى لا تريد الدخول بأزمة في هذا الإطار قبل أقل من 100 يوم على الانتخابات». ووفقاً للنعيمي فإن «إدارة وزارات بالوكالة سابقاً، لفترات امتدت ثلاث سنوات، كما حصل في زمن حكومة نوري المالكي الثانية بين عامي 2010 و2014، يجعل من مسألة بقاء الوزارتين أمراً طبيعياً بين القوى السياسية، حتى مع معاناة الشارع من قطاع الصحة والكهرباء».

تزداد النقمة الشعبية جراء الفشل في معالجة أزمة الكهرباء (فرانس برس)

شرق غرب

العراق: «داعش» يحاول تفجير أبراج كهرباء

أكدت خلية الإعلام الأمني في العراق، أمس الثلاثاء، وقوف تنظيم «داعش» وراء محاولة جديدة لاستهداف أبراج نقل الكهرباء في العاصمة بغداد. وذكرت أن «عناصر من التنظيم حاولوا تفجير أحد أبراج نقل الطاقة الكهربائية شمالي بغداد، قبل أن تحبط القوات الأمنية ذلك بعد رصد مجموعة مكونة من ثلاثة إرهابيين بواسطة الكاميرات الحرارية، فأصابت أحدهم وألاذ الباقي بالفرار».

(العربي الجديد)

الأمم المتحدة قلقة من اعتقالات السلطة الفلسطينية

أعرب مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فلسطين، أمس الثلاثاء، عن قلقه العميق إزاء استمرار القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية التجمع من قبل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وذكر أنه تم اعتقال صحافي ونشطاء ومحام الأسبوع الماضي. وأول من أمس الاثنين، اعتقلت الشرطة الفلسطينية حوالي 20 شخصاً في رام الله.

(العربي الجديد)

الاحتلال يهدم مدرسة ويعتدي على مقدسيين

أصيب فلسطينيون، أمس الثلاثاء، بشظايا قنابل الصوت التي ألقتها قوات الاحتلال تجاههم خلال تنفيذها هدم مدرسة قيد الإنشاء في ضاحية السلام، أو ما تعرف اليوم بـ«عناتا الجديدة»، شمال شرقي القدس المحتلة؛ على الرغم من حيازتها على ترخيص مبدئي من قبل بلدية الاحتلال. وأفاد نشطاء بأن قوات كبيرة للاحتلال اقتحمت الضاحية ومنعت الدخول إلى موقع المدرسة، وحين شرعت الجرافات بهدم المدرسة اندلعت مواجهات بين الأهالي وجنود الاحتلال، وأصيب أربعة أشخاص.

(العربي الجديد)

مواجهات في نابلس

أصيب عدد من الفلسطينيين، مساء أول من أمس الاثنين وأمس الثلاثاء، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية، وفي بلدة بيتا جنوبي نابلس، بينما نفذت قوات الاحتلال عمليات اعتقال في مناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة. كما أصيب شاب فلسطيني برصاصة في قدمه وشظايا في وجهه بعد إطلاق قوات الاحتلال النار على السيارة التي كان يقودها في المنطقة الشرقية من نابلس، حيث اندلعت مواجهات بعد اقتحام الاحتلال المكان لتأمين اقتحام المستوطنين قبر النبي يوسف.

(العربي الجديد)

القوات الصومالية تستعيد مدينة من «الشباب»

استعادت القوات الصومالية، أمس الثلاثاء، السيطرة على مدينة بعادوين في إقليم جلجدود، شمال شرقي الصومال، وذلك بعد سقوطها في يد «حركة الشباب» المرتبطة بتنظيم «القاعدة» في شهر إبريل/نيسان الماضي. وبحسب مصادر صحافية، فإن مسلحي الحركة انسحبوا من المدينة عقب وصول عشرات المدرعات من القوات الصومالية إلى البلدات والقرى المحيطة بها.

(العربي الجديد)

متابعة

أحد صقور الحرس الثوري في بغداد... والتصعيد مرجّح

لا يبدو أن الهجمات المتصاعدة ضد المصالح الأميركية في العراق ستتوقف، خصوصاً مع زيارة مسؤول استخباراتي إيراني، أمس، بغداد

بغداد ـ **عادل النواب، براء الشمري**

كشفت مصادر سياسية وأخرى مقرّبة من فصائل «الحشد الشعبي» في العراق، أمس الثلاثاء، لـ«العربي الجديد»، عن توجه رئيس جهاز الاستخبارات بالحرس الثوري الإيراني، حسين طائب، إلى بغداد في زيارة غير معلنة، مساء أول من أمس الإثنين، للقاء قيادات وزعامات فصائل مسلحة مدعومة من طهران، فضلاً عن مسؤولين حكوميين لبحث ملفات عدة أغلبيتها أمنية. وتصدّرت قضية الوجود الأميركي في العراق تلك الملفات، إضافة إلى الهجوم الأميركي الأخير على المنطقة الحدودية العراقية السورية والتطورات التي تلتها. وطائب من المتشددين في الحرس الثوري، إذ كشف مصدر مقرّب من «الحشد الشعبي» أن «طائب من المؤيدين للتصعيد الذي تنفذه فصائل مسلحة ضد القوات الأميركية في العراق، ومؤيد أيضاً لضرورة الرد على الهجوم الأميركي على البو كمال، القائم، الأسبوع الماضي». وجاءت الزيارة بالتزامن مع بدء قوى سياسية في البرلمان، أبرزها تحالفا «الفتح» و«دولة القانون»، التحرك مجدداً نحو الحكومة حيال حسم ملف الوجود الأميركي قبيل الجولة الرابعة المرتقبة من الحوار الاستراتيجي بين البلدين، والمتوقع أن تجري خلال الأسابيع المقبلة. ودعت هذه القوى إلى مناقشة هذا الوجود في الجلسات المقبلة، في ظلّ اتهامها الكاظمي بإخفاء تفاهمات مع الجانب الأميركي، سأعياً لبقاء القوات الأميركية ضمن اتفاقات غير معلنة، معتبرة أن الحكومة لا تريد إخراج تلك القوات.

في غضون ذلك، تصاعدت وتيرة الهجمات التي تستهدف مصالح أميركية في العراق، إذ شهدت الساعات الأربع والعشرون الماضية سلسلة هجمات استهدفت قاعدة «عين الأسد»، غربي الأنبار بواسطة صواريخ «كاتيوشا». كما أكدت السفارة الأميركية داخل المنطقة الخضراء وسط بغداد، التعامل مع طائرات مسيّرة، مساء أول من أمس، بواسطة منظومة الدفاع الجوي التابعة للسفارة. وأكدت السفارة الأميركية في بغداد، في بيان أمس، التصدي لهجوم بواسطة طائرة مسيّرة حاولت استهداف مبناها في المنطقة الخضراء، موضحة أن المنظومة الدفاعية في السفارة تمكنت من القضاء على تهديد جوي. وتابعت: «نحن نعمل مع شركائنا العراقيين على التحقيق، وكذلك سنواصل اتخاذ جميع التدابير المناسبة والإلزامة لحماية سلامة موظفينا ومنشآتنا».

ودفع ذلك الحكومة العراقية إلى إيفاد وفد أمني رفيع المستوى إلى «عين الأسد»، وأفادت وكالة الأنباء العراقية الرسمية «واع»، بأن الوفد الذي ترأسه نائب قائد العمليات العراقية المشتركة، الفريق الركن عبد الأمير الشمري، ضم أيضاً قائد القوات البرية، وقائد قوات الحدود، ومدير الاستخبارات العسكرية، وقائد القوة الجوية، ومدير عمليات «الحشد الشعبي»، وكبار القادة من جميع الأجهزة الأمنية. وذكرت أن هدف الزيارة هو تفقد القوات العراقية، وقاعدة «عين الأسد»، والشريط الحدودي مع سورية، ومتابعة تنفيذ الخطط الأمنية من قبل قيادة عمليات الجزيرة للجيش، المسؤولة عن تأمين مناطق غرب العراق وصولاً إلى الحدود السورية.

وأكد ضابط في وزارة الدفاع العراقية أن قادة الجيش ناقشوا خلال الزيارة المهمات المتكررة على قاعدة «عين الأسد»، وحث القوات الأمنية على اتخاذ إجراءات جديدة للحد من هذه الهجمات التي تقف وراءها فصائل مسلحة. ولفت إلى أن القيادات العسكرية ستحاول التوصل إلى خطط من شأنها توفير طوق أمني مناسب للقاعدة، موضحاً أن وجود جزء مخصص للتحالف الدولي في القاعدة العراقية لا يمكن أن يعطي مبرراً لاستهدافها، لا سيما وأن هذا التحالف جاء لقتال تنظيم «داعش» بناءً على طلب من السلطات العراقية، ولا يزال وجوده يحظى بموافقة الحكومة.

وعلى الرغم من الدعم الذي لا يزال يقدمه التحالف الدولي للقوات العراقية، سواء من خلال الضربات الجوية الدقيقة التي يوجهها طيرانه لأوكار بقايا تنظيم «داعش»، أو عن طريق تقديم الدعم والتمويل للقوات العراقية، إلا أن فصائل مسلحة لا تزال تستهدف قوات التحالف وخصوصاً الأميركية بشكل متكرر. ولا تعلن الحكومة العراقية عن هوية الجهات التي تقف وراء استهداف القوات والمصالح الأجنبية، إلا أن الولايات المتحدة تتهم مليشيات مقربة من إيران بالوقوف وراء ذلك.

في غضون ذلك، استمرت العمليات ضد المصالح الأجنبية، فاستهدفت عبوة ناسفة رتلاً ينقل معدات للتحالف الدولي في منطقة البطحاء بمحافظة ذي قار، جنوبي البلاد، أمس. من جهة أخرى «تعهّد» الأمين العام لـ«كتائب سيد الشهداء»، أبو آلاء الولائي، بالانتقام من الولايات المتحدة لمقتل أربعة من رجاله في غارة جوية أميركية، مؤكداً في مقابلة حصرية مع وكالة «أسوشييتد برس»، أنها ستكون عملية عسكرية يشارك فيها الجميع.

> المسؤول الإيراني من بين الموّيدين للتصعيد ضد الأميركيين

قضية

يسعى النظام السوري وروسيا لمعاقبة أهالي درعا لرفضهم مسرحية الانتخابات الرئاسية التي أجراها أخيراً، وذلك عبر الضغط على الأهالي في جنوب سورية من تجريدهم من أسلحتهم الفردية، تمهيداً لفرض هيمنة كاملة على المنطقة، كالتي كانت قبل الثورة

تضغط روسيا للرضوخ لمطالب النظام (محمد يوسف/فرانس برس)

تركيع درعا

ضغوط لتجريد الأهالي من السلاح

أمين العاصي

يرمي النظام السوري بثقله من أجل إخضاع الجنوب السوري لسلطته، بمساعدة من الجانب الروسي، الأمر البيّن في ما يتعلق باتفاقيات تسوية تُبرم منذ ثلاث سنوات بين فصائل المعارضة السورية والنظام، الذي تسعى قواته لتجريد أهالي مدن وبلدات محافظة درعا من أسلحتهم الفردية، ملوّحة بالاقتحام في حال عدم الاستجابة لمطالبها. وذكر «تجمّع أحرار حوران» أن قوات النظام أضافت أسماء جديدة على قوائم من أبناء مدينة الصنمين في ريف درعا الشمالي من أجل تسليم أسلحتهم الفردية بحلول غد الخميس. وكانت قوات النظام قد نشرت، السبت الماضي، قائمة باسماء 97 من أبناء الصنمين من أجل تسليم سلاحهم، مهددة إياهم بمداهمة منازلهم وتنفيذ حملات اعتقال بحقهم، إذا لم يخضعوا لشروطها. وبحسب «التجمع» فقد ورد في اللوائح اسم لشخص قُتل قبل خمس سنوات على طريق كفر شمس - الصنمين، بينما تعود الأسماء المتبقية في اللوائح إلى مقاتلين سابقين في صفوف فصائل المعارضة السورية التي كانت تسيطر على المدينة.

وتتموضع الصنمين في منتصف المسافة ما بين دمشق ودرعا، حيث تبعد عن المدينتين شمالاً وجنوباً بنحو 50 كيلومتراً. وتقع في محيط الصنمين العديد من الألوية العسكرية التابعة إلى الفرقة التاسعة، التي كانت ارتكبت مجازر بحق المدنيين خلال سنوات الثورة التي بدأت في ربيع 2011. وكان النظام قد أبرم منتصف عام 2018 اتفاقيات تسوية مع فصائل المعارضة السورية في محافظتي درعا والقنيطرة المتجاورتين، إلا أنّه لم يلتزم بهذه الاتفاقيات. على الصعيد ذاته، تواصل قوات النظام محاصرة حي درعا البلد القريب من مدينة درعا، مركز المحافظة التي تحمل ذات الاسم، منذ 24 يونيو/ حزيران الماضي، وذلك بعد إغلاق الطرق الرئيسة الواصلة بينها وبين مدينة درعا. وبعد الحصار الأسلوب المفضّل لدى النظام السوري وداعميه من أجل إخضاع المناطق الخارجة عن سيطرته، واستخدمه في ريف دمشق لسنوات، وفي أحياء داخل العاصمة، وفي حمص وريفها الشمالي، بالإضافة إلى حلب، ولا يكترث النظام بحياة السوريين داخل المناطق المحاصرة، والتي تضم نساء وأطفالاً ومرضى لا يقوون على مقاومة النقص في الغذاء والدواء. وجاء هذا الحصار على منطقة درعا البلد بعد رفض الوجهاء والأهالي فيها تسليم السلاح الفردي، في ظل تلويح بالسماح لمليشيات إيرانية باقتحام درعا البلد، ما يعني القيام بعمليات انتقام واسعة النطاق، بما فيها التصفيات الميدانية. وتنتشر في محافظة درعا العديد من المليشيات الإيرانية، التي تتخذ من مقرات الفرق العسكرية التابعة للنظام غطاء لها. وقالت مصادر مطلعة إن الجانب الروسي يؤدي دوراً ضاغطاً على اللجان المركزية في محافظة درعا للرضوخ لمطالب النظام، الذي يسعى إلى تجريد أهالي جنوب سورية من كل أنواع السلاح، تمهيداً لفرض هيمنة كاملة، كالتي كانت قبل الثورة السورية. وتعد درعا البلد المعقل البارز للثورة والمعارضة في عموم الجنوب السوري، الذي يرفض سكانه حتى اللحظة تقديم تنازلات للنظام والجانب الروسي، الذي تحوّل من «ضامن» لاتفاقيات التسوية التي أجريت في 2018، والتي تسمح ببقاء السلاح الفردي مع المقاتلين، إلى مساند لقوات النظام السوري. وتدلّ الأحداث والمعطيات على أنّ هذه الاتفاقيات كانت مدخلاً للنظام للفتك بالمدنيين ومقاتلي المعارضة الذين رفضوا الذهاب إلى الشمال السوري، وفق تلك الاتفاقيات التي لم تعرف محافظة درعا أي استقرار منذ إبرامها، حيث حرص النظام على تعميم الفوضى واعتقال المئات من أبناء المحافظة المعارضين له، والقيام بعمليات اغتيال، أبرزها اغتيال أدهم الكرّاد على طريق درعا - دمشق أواخر العام الماضي. وكانت أغلب مدن وبلدات محافظة درعا قد رفضت مطالب روسية بتأييد الانتخابات الرئاسية التي أجراها النظام لتثبيت بشار الأسد في السلطة لدورة جديدة مدتها 7 سنوات، وهو ما يؤكد أن ما تقوم به قوات النظام من حصار لدرعا البلد، والتهديد باقتحام مدينة الصنمين، يأتي ضمن سلسلة إجراءات عقابية من النظام وداعميه الروس.

وهذا ما يؤكده «نقيب المحامين الأحرار» في درعا سليمان القرفان، الذي يرى أن «النظام والروس يسعون لمعاقبة أهالي درعا لرفضهم مسرحية الانتخابات الرئاسية التي أجراها النظام أخيراً». وقال، لـ«العربي الجديد»، إنه في حال نجح النظام في نزع السلاح من أيدي أهلنا في درعا البلد سينتقل إلى باقي مناطق المحافظة. وأضاف: «أعتقد أن أهالي درعا البلد لن يوافقوا بأي حال من الأحوال على تسليم السلاح. وسيتحملون الحصار والجوع، وإذا تحركت باقي المناطق في المحافظة، فإن مخطط النظام والمحتل الروسي سيبوء بالفشل، وستبقى درعا عصية على الطرفين. إلى ذلك، من المتوقع أن يواصل النظام السوري الضغط العسكري والحصار على المدن والبلدات الخارجة عملياً عن سلطته في عموم محافظة درعا. وكان قد حاول، في مارس/ آذار الماضي، إخضاع ريف درعا الغربي، الذي يضم عدة بلدات، منها مزيريب واليادودة وطفس، إلا أنه فشل في ذلك. وفي ريف درعا الشرقي لا تزال بلدة بصرى الشام خارجة عن سيطرة النظام، كونها المعقل الرئيسي للقيادي السابق في فصائل المعارضة السورية أحمد العودة، الذي انضم بعد عام 2018 إلى الفيلق الخامس التابع للجانب الروسي. من جانبه، أشار القيادي في فصائل المعارضة في جنوب سورية العميد إبراهيم جباوي، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «النظام السوري يلجأ إلى التصعيد العسكري قبيل كل جولة من جولات أستانة» التي تبدأ اليوم الأربعاء وتستمر حتى غد الخميس. وأوضح أن السلاح الفردي لدى أبناء الجنوب السوري موجود وفق اتفاقيات التسوية التي أبرمت برعاية روسية منذ نحو ثلاث سنوات. وأضاف: «الجانب الروسي اعتبر نفسه ضامناً لهذه الاتفاقيات، ولكن الواقع على الأرض تؤكد انه ليس كذلك، بل هو محتل». وأشار إلى أن النظام، بمساندة من داعميه الروس والإيرانيين، «يسعى إلى تركيع أبناء المناطق الخارجة عن سيطرته، ومنها المنطقة الجنوبية». وتابع: «أعتقد النظام أن هذه المنطقة باتت تحت سلطته بعد اتفاقيات التسوية، لكنه اكتشف أن جذوة الثورة لا تزال متقدة في جنوب سورية».

اعتقال «داعشي»

نفّذت مروحيات التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش»، مساء أول من أمس، عملية إنزال جوي في قرية خربة التمر في ناحية الشدادي بريف الحسكة، شمال شرقي سورية، حيث تم اعتقال، بحسب مصادر مقربة من «قوات سورية الديمقراطية»، شخص يُرجح أنه من عناصر أو قيادي «داعش».

تقرير

حرب أفغانستان

«طالبان» تعد بـ«خطة للسلام» خلال شهر

بعد زحفها في الشمال الأفغاني، أعلنت حركة «طالبان» نيّتها طرح مشروع للسلام في الشهر المقبل «على أقصى تقدير». في المقابل، أعلنت السلطات في كابول بدء هجوم معاكس لوقف تقدم الحركة

باشرت السلطات الأفغانية مرحلة استيعاب الهجمات المتلاحقة لحركة «طالبان» خصوصاً في الشمال، مع نشرها قوات إضافية فضلاً عن إعلانها عودة أكثر من ألفي جندي فرّوا إلى طاجكستان المجاورة. وتزامنت هذه التطورات مع إعلان «طالبان» عن طرح مشروع للسلام في الشهر المقبل. وتحدث مسؤولون أمنيون غربيون عن استيلاء «طالبان» على أكثر من مائة منطقة، لكن الحركة تقول إنها تسيطر على أكثر من 200 منطقة في 34 إقليماً.

وحول خطوة «طالبان» السياسية، كشف المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد أن الحركة تنوي تقديم مقترح سلام مكتوب إلى الحكومة الأفغانية، الشهر المقبل على أقصى تقدير، مضيفاً أنه «سيتم التعجيل بمحادثات السلام وعملية السلام في الأيام المقبلة. ومن المتوقع أن تدخل مرحلة مهمة تتعلق بخطط السلام بطبيعة الحال». وأضاف «من المحتمل أن يستغرق الأمر شهراً للوصول إلى تلك المرحلة عندما يتبادل الطرفان خطتهما المكتوبة للسلام». وقال إن أحدث جولة من المحادثات مرت بمنعطف حاسم. ولفت إلى أنه «على الرغم من أننا (طالبان) لدينا اليد العليا في ساحة القتال، فإننا جادون للغاية بشأن المحادثات والحوار».

ورداً على طلب التعليق على تصريحات ممثل «طالبان»، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إن التوصل إلى تسوية تفاوضية هو السبيل الوحيد لإنهاء الحرب في أفغانستان. وأضاف «نحث الطرفين على الدخول في مفاوضات جادة لتحديد خريطة طريق سياسية لمستقبل أفغانستان تؤدي إلى تسوية عادلة ودائمة». وتابع: «لن يقبل العالم بفرض حكومة بالقوة في أفغانستان. إن شرعية ومساعدة أي حكومة أفغانية لا يمكن أن تكون ممكنة إلا إذا كانت تلك الحكومة تحترم حقوق الإنسان بشكل أساسي».

والتمس دبلوماسيون يشرفون على المحادثات الأفغانية مراراً مساعدة باكستان لإقناع قادة «طالبان» بتقديم خطة سلام مكتوبة، حتى لو شملت مطالب مثل استعادة الحكم الإسلامي المتشدد الذي ساد خلال اضطلاع الحركة بالسلطة من 1996 إلى 2001. وكان المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى أفغانستان توماس نيكلاسون قد قال، الأسبوع الماضي، إن الوقت ينفد أمام تقديم الحركة خطة سلام مكتوبة، وإن تقديمها مقترحاً من هذا القبيل سيكون دلالة على تأثير باكستان الناجح على «طالبان». وأكدت ناجية أنوار، المتحدثة باسم وزارة شؤون السلام الأفغانية، أن المحادثات الأفغانية استؤنفت. وقالت أنواري «من الصعب توقع أن طالبان ستزودنا بوثيقة مكتوبة لخطة سلام في غضون شهر، لكن لنكن إيجابيين. نأمل أن يقدموها لفهم ما يريدون».

ميدانياً، لا تزال حركة «طالبان» تواصل تقدمها في مختلف مناطق أفغانستان، معلنة السيطرة على مديريات عدة في الساعات الأخيرة، بينما ردت الحكومة الأفغانية بالقصف الجوي العنيف الذي أودى بحياة عشرات المسلحين، وفقاً لها. وقال المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد، في سلسلة تغريدات له على «تويتر»، إن الحركة أحرزت تقدماً كبيراً، وذكر أن المسلحين استولوا على مديرية شغنان بإقليم بدخشان، شمالي أفغانستان، مؤكداً أن عناصر الجيش الأفغاني هربوا إلى طاجكستان وتركوا خلفهم جميع الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية. وتحدث مجاهد عن سيطرة مسلحي الحركة على مديرية دلارام بإقليم نيمروز، جنوبي أفغانستان، مؤكداً السيطرة على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة. من جهتها، أكدت الحكومة مقتل 35 من عناصر «طالبان» في قصف جوي لسلاح الجو الأفغاني في إقليم لغمان، شرقي أفغانستان. وذكرت وزارة الداخلية الأفغانية في بيان، أن مسلحي الحركة شنّوا عملية على مديرية البشلك بإقليم لغمان من أجل السيطرة عليها، ولكن الطائرات الحربية التابعة لسلاح الجو تصدت لهم وقتلت 35 منهم. وأوضحت وزارة الداخلية أنها استعادت 14 مديرية من الحركة. وكانت الاستخبارات الأفغانية قد أعلنت، مساء أول من أمس الإثنين، مقتل عشرات من عناصر الحركة في إقليم ميدان وردك المجاور للعاصمة كابول.

من جهته، أعلن مستشار الأمن القومي الأفغاني حمد الله محب أن نحو ألفي جندي أفغاني عادوا إلى البلاد من طاجكستان، بالتزامن مع نشر السلطات، أمس، مئات الأفراد من قوات خاصة ومليشيات موالية للحكومة، بهدف مواجهة الهجوم العنيف الذي تشنه حركة طالبان في الشمال.

وأصدر الرئيس الطاجيكي إمام علي رحمن أمراً «بحشد 20 ألف جندي احتياطي لتعزيز الحدود بين طاجكستان وأفغانستان»، مساء أول من أمس الإثنين. وأجبرت العمليات القتالية في الشمال موسكو على إغلاق قنصليتها في مدينة مزار شريف، عاصمة ولاية بلخ، وهي من بين أكبر المراكز الحضرية في أفغانستان قرب الحدود مع أوزبكستان. وقال المبعوث الروسي إلى أفغانستان زامير كابولوف لوكالة أنباء «تاس» الحكومية، إن «الوضع يتغير بسرعة. القوات الأفغانية، كما يقال، تخلت عن الكثير من المناطق. وهذا يخلق توتراً». وأوضح أن «العديد من القنصليات في مزار شريف توقفت عن العمل مؤقتاً حتى يتضح الوضع».

وحول هذه التطورات، ذكر المتحدث باسم وزارة الدفاع الأفغانية فؤاد أمان، أنه «نخطط لشن هجوم كبير من أجل استعادة الأراضي التي سيطر عليها العدو»، مضيفاً: «يجري تنظيم قواتنا على الأرض من أجل هذه العملية». وانتشر مئات من القوات والمليشيات الموالية للحكومة في ولايتي تخار وبدخشان الشماليتين. وأفاد مسؤولون أفغان في مجال الدفاع بأنهم يريدون تأمين المدن الرئيسية والطرق والبلدات الحدودية في مواجهة هجوم «طالبان» الذي تزامن مع مضي القوات الأميركية وحلف شمال الأطلسي قدماً في سحب جنودهما في أوائل شهر مايو/ أيار الماضي.

وفي ملف مطار كابول، كشف وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، أمس، أن بلاده تواصل المباحثات بشأن تشغيل مطار «حامد كرزاي» الدولي في العاصمة الأفغانية، وتأمين الحماية له. وأضاف في تصريحات للصحافيين، أمس، أنه «في حال توقف المطار عن العمل، لن يبقى سفراء الدول الأجنبية في كابول، وستتحول أفغانستان إلى دولة معزولة، وستنجم عن ذلك مشاكل على صعيد العلاقات الدولية». وأشار إلى أن حماية المطار وتشغيله مهمان لرفاه ومستقبل الشعب الأفغاني، ولفت إلى أنه سيجري اتصالاً مع نظيره الأميركي لويد أوستن، اليوم الأربعاء، لبحث ملف المطار.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس، رويترز)

اكار سيناقش مع اوستن اليوم ملف تامين وحماية مطار كابول

عاد الفا جندي افغاني إلى بلادهم بعد فرارهم الى طاجكستان

شرق غرب

الصليب الأحمر يخشى تدهور حالة أسير فلسطيني

عبّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أمس الثلاثاء، عن قلقها البالغ إزاء تدهور الحالة الصحية للأسير الفلسطيني الغضنفر أبو عطوان، المعتقل إدارياً ويُعالج في مستشفى إسرائيلي. ووفقاً للتقارير الطبية الصادرة قبل نحو أسبوع عن المستشفى بشأن وضعه الصحي، أكد الأطباء أنّ أبو عطوان يواجه ثلاثة احتمالات خطيرة، منها إصابته بالشلل، أو مشكلة صحية مزمنة يصعب علاجها لاحقاً، إضافة إلى احتمال الموت المفاجئ.

(العربي الجديد)

ضحايا بتحطم طائرة في أقصى الشرق الروسي

عثرت فرق البحث في روسيا، أمس الثلاثاء، على حطام طائرة الركاب من طراز «أن 26» التي كان على متنها 28 شخصاً عندما اختفت في شبه جزيرة كامتشاتكا في أقصى شرق روسيا، وفق ما أعلنت وكالة الطيران الروسية. وأكدت الوكالة أن «عمليات الإنقاذ صعبة». وكانت الطائرة متوجهة من بتروبافلوفسك-كامتشاتسكي، أكبر مدن كامتشاتكا، إلى بلدة بالانا، عندما فُقد الاتصال بها.

(فرانس برس)

بيلاروسيا: سجن معارض 14 عاماً

أصدرت المحكمة العليا البيلاروسية، أمس الثلاثاء، حكماً بالسجن المشدد لمدة 14 عاماً بحق رئيس مجلس إدارة «بيل غازبروم بنك»، فيكتور باباريكو، بعد إدانته بتهمة تقاضي رشاوى كبرى واختلاس أموال، فضلاً عن تغريمه 57 ألف دولار ومنعه من شغل مناصب إدارية واقتصادية لمدة خمس سنوات. وسبق أن منعت لجنة الانتخابات البيلاروسية باباريكو من خوض سباق الانتخابات الرئاسية أمام الرئيس الكسندر لوكاشينكو في العام الماضي.

(فرانس برس)

متابعة

«أستانة 16»: تباين أجندات بين النظام والمعارضة

تنطلق، اليوم الأربعاء، جولة جديدة من مسار أستانة السوري، والتي لا يتوقع أن ينتج عنها أيّ اختراق بعد تحديد النظام «توجهاتها»

تنطلق اليوم الأربعاء محادثات الجولة 16 من جولات مسار أستانة السوري في العاصمة الكازاخية، نور سلطان، بحضور ممثلي الثلاثي الضامن لتفاهمات هذا المسار (تركيا، وإيران، وروسيا)، ووفدي النظام والمعارضة السورية، والمبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن، وممثلين عن الأردن والعراق ولبنان.

وعلى غرار المرات السابقة، تضاربت التصريحات بشأن المسار الذي ستسلكه هذه الجولة، إذ أعلن النظام أنها ستركز على «رفض أي تدخل في الشأن السوري» فيما أكدت المعارضة أنّ استمرار عمل المعابر الإنسانية سيكون على رأس الأجندة.

وكشفت وزارة الخارجية في كازاخستان، في بيان، أمس الثلاثاء، أبرزَ المحاور على جدول أعمال هذه الجولة التي تستمر ليومين، مشيرة إلى أنّ المحادثات ستتطرق إلى الوضع في سورية، وملف المساعدات الإنسانية الأممية، واستئناف عمل لجنة مناقشة الدستور في جنيف، وإجراءات بناء الثقة، بما في ذلك تبادل الأسرى والمعتقلين. وأشارت إلى أنّ مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سورية، الكسندر لافرنتييف، سيقود وفد موسكو، فيما يقود الوفد الإيراني كبير مساعدي وزير الخارجية للشؤون السياسية، علي أصغر خاجي، والوفد التركي نائب وزير الخارجية، سادات أونال.

وحاول رئيس وفد النظام إلى أستانة، أيمن سوسان، والذي يشغل منصب معاون وزير الخارجية في حكومة النظام، تحديد مسار جولة المحادثات مسبقاً. وأعلن، في تصريحات صحافية، أنّ وفد النظام سيركّز على «رفض أيّ تدخل في الشأن السوري، وتمسكه باستقلاليته وسيادة بلادهم، وأنّ مستقبل سورية حق حصري للسوريين، وكذلك على إنهاء الاحتلال، وبالممارسات الإجرامية التي يقوم بها النظام التركي في سورية» بحسب وصفه.

من جانبه، أكد وفد قوى الثورة السورية، المشارك في محادثات الجولة الجديدة في العاصمة الكازاخية، عبر قناته على «تليغرام» أمس، أنّ استمرار عمل المعابر الإنسانية «على رأس أجندته» موضحاً أنّ من المهم تأمين وصول المساعدات الإنسانية لجميع المناطق، وأنّ بقاء المعابر الإنسانية مفتوحة يضمن ذلك. وأشار إلى أنّ «أكثر من 4 ملايين مواطن سوري في المناطق المحررة بأمسّ الحاجة لاستمرار وصول المساعدات» مؤكداً أنّ «موقفنا ما زال واضحاً مع عملية التهدئة وخفض التصعيد، بينما ما زال النظام السوري مستمراً في خرق هذا البند بشكل متصاعد». وتابع: «سنواجه روسيا بالخروقات المستمرة والمتصاعدة باتجاه المناطق المحررة». وفي تصريحات لوكالة «الأناضول» التركية، قال المتحدث باسم وفد قوى الثورة السورية أيمن العاسمي، إنّ «هناك بوادر أمل وحلحلة في قضية المعابر».

وتأتي الجولة الـ16 من مباحثات أستانة قبل أيام قليلة من بدء مجلس الأمن مداولات لتمديد القرار الخاص بإدخال المساعدات إلى سورية من معابر خارج سيطرة النظام، خصوصاً باب الهوى الحدودي مع تركيا، لمدة عام آخر. وترفض روسيا حتى اللحظة تمرير القرار، مشترطة أن تدخل هذه المساعدات من معابر تابعة للنظام مع الأردن ولبنان، وهو ما يجد رفضاً من المجتمع الدولي الذي يدرك أنّ موسكو تريد التحكم بالمساعدات الدولية لتحقيق غايات سياسية، في سياق محاولات حثيثة لإعادة تأهيل النظام إقليمياً ودولياً. وتأمل الأمم المتحدة في إقناع المجتمعين في العاصمة الكازاخية بالدعوة إلى جلسة جديدة جادة للجنة الدستورية المنوط بها وضع دستور جديد للبلاد، وهو ما يرفضه النظام الذي كان أجرى انتخابات رئاسية أواخر مايو/ أيار الماضي.

وعقدت الجولة الـ15 من محادثات أستانة في مدينة سوتشي الروسية، في فبراير/ شباط الماضي، ولم يخرج الثلاثي منها بنتائج مهمة، عدا تمديد التهدئة في الشمال الغربي من سورية، والتي تعرضت لتحديات كثيرة مع استمرار الخروق من قبل النظام والجانب الروسي. وتبحث المعارضة السورية عن وقف إطلاق نار دائم مع قوات النظام على مختلف خطوط التماس في أرياف إدلب وحلب، وتطالب بممارسة ضغوط على النظام للانخراط فعلياً في العملية السياسية وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، خصوصاً ما يتعلق بالدستور والانتقال السياسي تنهض به هيئة حكم كاملة الصلاحيات وفق بيان «جنيف 1»، تضم ممثلين عن النظام والمعارضة. وتسعى المعارضة إلى تحريك ملف عشرات الآلاف المعتقلين في سجون النظام منذ عام 2011، والذي أخذه مسار أستانة على عاتقه، إلا أنه لم يتم تحقيق أيّ اختراق فيه بسبب رفض النظام أيّ مقاربة لهذا الملف، لخشيته من ملاحقات قضائية دولية.

أكد وفد المعارضة السورية دعمه مواصلة خفض التصعيد

سيشارك بيدرسن في محادثات أستانة (Getty)

أمين...

فصل أول من معركة مواجهة العنصرية

سقوط «قانون المواطنة» الإسرائيلي

فشل الكنيست الإسرائيلي أمس في تمديد «قانون المواطنة» الذي يمنع لمّ شمل العائلات الفلسطينية، ليشكل ذلك انتصاراً، ولو مؤقتاً، في المعركة ضد العنصرية الإسرائيلية

حيفا ـ **ناهد درباس**

«إسرائيل دولة للشعب اليهودي، وهدفنا هو وجود أغلبية يهودية»، و«من دون قانون المواطنة ستكون هناك زيادة في الإرهاب الفلسطيني»... تكفي هذه الكلمات لوزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد، التي كتبها الإثنين على «تويتر»، للدعوة إلى دعم «قانون المواطنة» لأنه «إحدى الأدوات التي تحافظ على أغلبية يهودية داخل دولة إسرائيل»، وفق قوله، لتأكيد خطورة هذا القانون الذي يمنع لمّ شمل العائلات الفلسطينية التي فيها زوج أو زوجة من عرب الداخل والآخر من سكان الضفة الغربية أو قطاع غزة، لكن دعوة لبيد لم تتحقق، إذ سقط تمديد هذا القانون في الكنيست أمس الثلاثاء، للمرة الأولى منذ إقراره عام 2003.

وفشلت حكومة نفتالي بينت في تمرير هذا القانون، خلال جلسة الكنيست التي امتدّت حتى الساعات الأولى من صباح أمس، إذ لم يحصل على الأصوات الـ61 المطلوبة لتمريره، فنال 59 صوتاً فقط مؤيداً من أصل 120 نائباً، مقابل امتناع نائبين عن التصويت، علماً أن الكنيست يمدد القانون سنوياً منذ صدوره عام 2003، في عهد رئيس الوزراء الراحل أرئيل شارون، بزعم أنه «قانون مؤقت»، منذ رفضته محكمة العدل العليا الإسرائيلية، واعتبرته غير قانوني.

وتسبّب هذا القانون الذي يُعتبر من الأكثر عنصرية في إسرائيل بمشاكل كبيرة لآلاف العائلات الفلسطينية، وحرمها من العيش منفصلة أو أجبرها على الانتقال إلى الخارج، ليتحوّل إلى ما يشبه العقاب الجماعي خلال نحو 18 عاماً. وعلى الرغم من أهمية إسقاط القانون أمس، إلا أنه يبقى انتصاراً مرحلياً، إذ يحظى وزير الداخلية الإسرائيلي بصلاحيات واسعة لقبول طلبات لمّ الشمل أو رفضها، علماً أن الإذاعة العامة الإسرائيلية «كان» كانت قد نقلت قبل أيام عن وزيرة الداخلية الحالية أيليت شاكيد أنه في حال سقوط القانون بإمكانها استخدام صلاحياتها لرفض طلبات لمّ الشمل بشكل فردي.

وكان نفتالي بينت، الذي يرأس ائتلافاً حكومياً من ثمانية أحزاب، قد سعى إلى تمرير التجديد، وتحدثت شاكيد الإثنين عن أنه «تم التوصل إلى تفاهمات بين كتلة الائتلاف الحكومي على تمديد القانون لستة أشهر، وعلى أن يحصل 1600 فلسطيني وفلسطينية على الإقامة الدائمة في البلاد». لكن عضوين من «القائمة العربية الموحدة» (جزء من الائتلاف الحكومي) في الكنيست، هما سعيد الخرومي ومازن غنايم، امتنعا عن التصويت، فيما صوّت النائبان منصور عباس ووليد طه مع القانون.

وحاول رئيس «القائمة العربية الموحدة» منصور عباس، في بيان، تبرير آلية تصويت قائمته، قائلاً «إن موقفنا من القانون هو الرفض، ولذلك سعينا لتغيير موقف الحكومة خلال الأسابيع الماضية، ومنعنا تحويل القانون للتصويت قبل الاتفاق معنا على معالجة آثاره»، متابعاً «توصلنا إلى اتفاق جيد مع رئيس الحكومة ووزيرة الداخلية يعطي حلولاً عملية لعائلاتنا العربية، ولذلك قررنا الامتناع عن التصويت». وأضاف: «عندما تحول التصويت إلى تصويت لحجب الثقة عن الحكومة، قرر نواب الموحدة تصويت اثنين منهم بالامتناع لإسقاط القانون، واثنين مع الحكومة لمنع وصول المعارضة للحكم».

واعتبر أن «سقوط القانون في الكنيست بعد تعادل الأصوات 59-59 لا يحل مشكلة منع لمّ الشمل، ويبقى التعويل على اتفاقنا مع الحكومة لتحصيل مكاسب واسعة لعائلاتنا العربية، والذي يعتبر ساري المفعول»، داعياً «عائلاتنا العربية للتوجه إلى أعضاء القائمة العربية الموحدة لمتابعة حقهم في لمّ الشمل، ونحن سنقوم بواجبنا تجاه أهلنا المتضررين من هذا القانون».

أما «القائمة المشتركة» التي صوّتت بكامل أعضائها ضد القانون، فقال النائب فيها عن «التجمّع الوطني الديمقراطي» سامي أبو شحادة، لـ«العربي الجديد»، إن «إسقاط هذا القانون هو إنجاز كبير جداً، لأن عشرات الآلاف من أبناء شعبنا الفلسطيني يعانون منه منذ عام 2003، وفيه بُعد عنصري تاريخياً». ولفت إلى أن هذا القانون «من أهم القوانين العنصرية التي تميّز من خلالها إسرائيل ضد الفلسطينيين، ولا شك في أن إسقاطه تخفيف من معاناة الناس وخطوة إلى الأمام».

من تحرك الإثنين أمام الكنيست ضد القانون (مناحيم كهانا/ فرانس برس)

> لوزير الداخلية صلاحيات واسعة لقبول طلبات لمّ الشمل أو رفضها

وشدد أبو شحادة على أن «هذا لا يعني أن معركتنا ضد التمييز العنصري في إسرائيل قد انتهت، ولا أن معاناة عشرات آلاف الفلسطينيين ستنتهي وسيأخذون الهوية الإسرائيلية، فهناك عراقيل كثيرة أخرى غير هذا القانون»، لكنه أضاف أن إسقاطه «سيقلل من معاناة الناس، لأن هذا التمديد العنصري عملياً يمنع الأزواج والعائلات الفلسطينية من كل الحقوق الأساسية، ولا يتم تسجيلهم بشكل رسمي ولا يحصلون على المواطنة، فيصبحون في وضع معقّد جداً وفي معاناة يومية».

وتابع: «أي رجل وامرأة يعيشان في دولة حديثة لا يستطيعان الحصول على مستندات وأن يأخذا أي حق، مثل حق العمل وحق التنقل والخدمات الصحية»، مؤكداً استمرار العمل لتخفيف معاناة الناس. ورأى أبو شحادة أن «القائمة المشتركة كانت قد قرأت الخريطة السياسية بشكل صحيح، وكنا نتوقع بسبب البنية السياسية الموجودة اليوم وموازين القوة بين الائتلاف والمعارضة في إسرائيل أن الأمور ستقف عند الصوت، وكل صوت مهم، والقائمة المشتركة كانت كلها طبعاً ضد القانون، بعد سلسلة اجتماعات مع العائلات والمشاركة في التظاهرات»، مشدداً على أن المعركة طويلة، ولكن ما حصل إنجاز لهذه المرحلة.

وتعليقاً على سقوط القانون، وصف مدير مركز «مساواة» جعفر فرح ذلك «بالانتصار المرحلي لمعركة طويلة مستمرة منذ 18 عاماً ولم تنته». وانتقد في تصريح القانون الذي يحرم «أكثر من 25 ألف عائلة عربية من العيش تحت سقف واحد»، ووصفه «بالعقاب الجماعي العنصري»، مشيراً إلى أن هذه العائلات «تجبر على العيش منفصلة، أو الانتقال إلى خارج البلاد أو العيش في إسرائيل تحت تهديد التهجير الدائم». من جهته، قال مركز «عدالة» إنه «أحد القوانين الأكثر عنصرية في البلاد وعلى مستوى العالم»، آملاً متابعة ملفات وطلبات لمّ الشمل الفلسطيني بموضوعية ومهنية بعد إسقاط هذا القانون «الذي يمنع لمّ شمل العائلات الفلسطينية والحصول على كافة حقوقها العائلية التي هي بمثابة حقوق أساسية»، معلناً استمراره في متابعة القضية عن كثب للتأكد من عدم وجود أو خلق طريقة أخرى تمنع حق لمّ الشمل. ولفت إلى أن «الجهاز القضائي الإسرائيلي فشل بالمحافظة على الحقوق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين كون حصولهم على هذه الحقوق مبنياً على أساس تمييزي وعنصري وفقاً لهويتهم العرقية والوطنية».

لكن مدير مركز «عدالة» المحامي حسن جبارين قال إنه على الرغم من إيجابية عدم تمديد قانون المواطنة، لكن تبقى صلاحيات واسعة لوزير الداخلية بقبول طلبات لمّ الشمل، ولكن لا يمكن رفض طلبات لمّ الشمل من دون تسويغات مفصلة. وتابع أن «قانون منع لمّ الشمل عملياً كان جارفاً بمنعه لمّ الشمل حتى من دون تسويغات أو شرح لرفض الطلبات بمجرد أن صاحب الطلب من الأراضي المحتلة عام 1967 أو دولة معرفة كدولة عدو».

وفي السياق، روت المواطنة أسمهان جبالي (مواليد سنة 1978) من مدينة الطيبة بالمثلث الجنوبي في الداخل الفلسطيني، لـ«العربي الجديد»، تجربتها، قائلة إنها «ولدت في الطيبة لأب وأم من طوباس انتقلا للسكن من الضفة إلى الطيبة وحافظا على هويتهما الفلسطينية. وأنا تزوجت من رائد جبالي من الطيبة، فحصل أبنائي على الهوية الإسرائيلية لأنهم تابعون إلى والدهم وأنا لم أحصل عليها، وأحمل بطاقة إقامة تسمى «أ5»، يتم تجديدها كل سنتين في وزارة الداخلية». وتابعت: «أنا غير وصية على أبنائي لأني لا أحمل الجنسية الإسرائيلية ولا أستطيع التوقيع على طلب جواز سفر ولا موافقة على عملية جراحية... أبنائي يسافرون إلى خارج البلاد عن طريق مطار بن غوريون الإسرائيلي، وأنا أسافر عبر جسر الأردن». وأشارت إلى أن «عشرات آلاف العائلات تعاني من القانون من طرفي الخط الأخضر، وكان مطلبنا الأساسي خلال النضالات في الأسبوعين الأخيرين إسقاطه»، معتبرة أن إسقاطه مهم جداً «فنحن كسبنا المرحلة الأولى، والآن بدأت المسيرة النضالية».